العرب
الإثنين 2021/08/23
السنة 44 العدد 12157

هل ينهي لقاء الملك عبدالله الثاني وبوتين أزمة درعا

عمّان تنظر إلى موسكو كمفتاح للحل وحليف لتأطير السلوك الإيراني

أمن الأردن خط أحمر

تلقي التطورات الأمنية المتدهورة في درعا السورية بظلالها على لقاء العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، حيث تخشى عمّان موجة نزوح جديدة وتهديدات أمنية تؤثر على أمنها واستقرارها، في ظل تنامي التدخلات الإيرانية في الجنوب السوري.

عمان - يسيطر الملف الأمني والتطورات الأخيرة في درعا السورية على مباحثات تنطلق اليوم الاثنين، بين العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بالإضافة إلى بحث ملفات تتعلق بالعلاقات الثنائية بين البلدين والتطورات الإقليمية والدولية.

ويرى خبراء ومحللون سياسيون أن زيارة الملك عبدالله الثاني إلى موسكو تهدف بالأساس إلى بحث التطورات المتفاعلة في الجانب السوري، ومنع وصول تداعيات ذلك إلى الداخل الأردني، الذي لا يحتمل موجة نزوح جديدة من سوريا، إضافة إلى أي تهديدات تعكر أمنه الداخلي.

ودفعت التطورات الأمنية المتدهورة في الجارة الشمالية للأردن إلى إغلاق كامل حدوه مع سوريا في الحادي والثلاثين من يوليو الماضي. وفرض النظام السوري حصارا على "درعا البلد" بعد رفض المعارضة تسليم السلاح الخفيف باعتباره مخالفا لاتفاق تم التوصل إليه بوساطة روسية عام 2018 ونص فقط على تسليم السلاح الثقيل والمتوسط.

وتدرك روسيا، الحاضرة بقوة وتدعم النظام السوري منذ بداية الأزمة عام 2011، أهمية الدور الأردني في حسم الملف، خاصة في القطاع الجنوبي، حيث لم تنقطع اتصالات القادة والمسؤولين من البلدين طيلة السنوات الماضية.

وفي الأعوام الماضية اجتمع بوتين مع العاهل الأردني وبحث معه معظم الملفات في المنطقة، وكان آخرها على هامش مشاركة الملك عبدالله الثاني في أعمال منتدى "فالداي" للحوار في سوتشي الروسية عام 2019.

وتسعى روسيا لإيجاد حل يرضي جميع الأطراف الفاعلة في درعا بالتنسيق مع الأردن الذي يرتبط بحدود طويلة مع سوريا.

ويقول عضو لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الأعيان الأردني محمد المومني إن "اللقاء بين الملك عبدالله الثاني وبوتين سيحسم الكثير من الأمور، خاصة على صعيد الأزمة السورية".

ويضيف المومني، الذي شغل سابقا منصب وزير الإعلام والاتصال في الحكومة، أن "التطورات في درعا السورية تتطلب من موسكو وضع حد لما يجري فيها، كما أن الأردن حريص على الوصول إلى حل سلمي ينهي ما يجري هناك".

وأعرب عن اعتقاده بأن ملف درعا "سيكون حاضرا بقوة على طاولة الملك وبوتين، باعتبار أن روسيا ترتبط ارتباطا وثيقا بالنظام السوري، وبإمكانها أن تلعب دورا بارزا في هذا الملف".

ولم يستبعد المومني أن تكون هناك ملفات أخرى، بما فيها إيران وأفغانستان، لكنه رجح أن ينهي اللقاء تطورات درعا السورية، ويتم التوصل إلى تفاهمات مع موسكو تضمن عدم التأثير على استقرار المملكة.

وتثير التطورات القلق في الأردن المحاذي لجزء كبير من محافظة درعا. ويرى متابعون للشأن السوري أن القلق الأردني مرده وجود ميليشيات إيرانية تعمل على الجانب القريب من حدوده.

> عمان تريد تفادي تهديد الوجود الإيراني في الجنوب السوري على أمنها القومي ومنع موجة نزوح جديدة

وأفادت تقارير بأن الدبابات التابعة للنظام السوري واصلت قصف منطقة "درعا البلد" في المحافظة، على الرغم من التوصل إلى اتفاق يقضي بوقف إطلاق النار بين روسيا والنظام واللجان المركزية الشعبية.

ويرى خبراء أردنيون أن اتفاق التسوية في درعا عام 2018 كان يهدف إلى تفادي تهديد الوجود الإيراني على الأمن القومي الأردني، وأن تلك التطورات الأخيرة في المحافظة السورية تعيد الأمور إلى ما كانت عليه قبل التسوية، خاصة مع تدهور الأوضاع الأمنية وتفاقمها.

ويقول أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الألمانية – الأردنية (حكومية) بدر الماضي إن "روسيا بالنسبة إلى الأردن هي مفتاح الحل والحليف الموثوق لتأطير السلوك الإيراني في المنطقة، وبالتالي استقرارا للأوضاع الأمنية وانعكاسه إيجابيا على مصالح الدول بما في ذلك الأردن".

وشدد الماضي على أن لقاء الملك عبدالله وبوتين "سيؤدي إلى الضغط على النظام السوري عبر علاقاته مع موسكو للحد من وصول الميليشيات المسلحة المدعومة من إيران إلى حدود المملكة".

واعتبر الأكاديمي الأردني أن العلاقات الأردنية – الروسية تتسم بالتوازن والمرونة، مما يتيح لعمان التنويع في خياراتها الاستراتيجية، ومناقشة ملفات أخرى لا تقل أهمية عن الأزمة السورية مثل التطورات على الساحة الأفغانية.

ورأى أن زيارة الملك عبدالله الثاني إلى موسكو "تأتي في إطار الاشتباك السياسي الذي استطاع الأردن أن يخوضه في الفترات الماضية، حيث أن الملك عاد من زيارة ناجحة للولايات المتحدة".

وقال إن عمّان شهدت خلال الأسابيع الأخيرة حراكا دبلوماسيا كبيرا ومهما. وأعرب عن اعتقاده بأن "الملك سيحمل خارطة طريق تتعدى موضوع درعا إلى الأزمة السورية بشكل عام".

والأردن دعا مرارا وتكرارا إلى الوصول إلى حل سياسي للأزمة السورية، وهو ما عبر عنه مسؤولوه وساسته في الكثير من المناسبات، لكنه في الوقت ذاته يسعى جاهدا لتجنب أي تداعيات أخرى قد تطوله، نتيجة التطورات الأخيرة في درعا.

ويؤكد المحلل السياسي عامر السبايلة أنه "لا يمكن فصل سياق الزيارة عن التطورات التي حدثت في الأسابيع الأخيرة، خصوصا بعد زيارة الملك إلى واشنطن، والحديث عن رغبة أردنية في الدخول إلى الملف السوري، والإيحاء بالحصول على المساحة الواسعة للمناورة في عدد من الملفات".

واعتبر السبايلة أن "عند الحديث مع روسيا اليوم، فلا شك بأن الملف الأساسي هو درعا والجنوب السوري في المقام الأول".

وأردف أن "اللقاء قد يتناول أيضا الفكرة الطموحة بتوفير واستجرار الطاقة من الأردن لدعم لبنان، وهو أمر لا يمكن السير به عمليا دون الحديث مع روسيا، فموسكو هي العامل الفعلي على الأرض السورية، وفي حال نفذ مشروع جر الطاقة للبنان سيكون عبر الأراضي السورية".

محمد المومني

لقاء موسكو سيحسم الكثير من الأمور على صعيد الأزمة السورية

بدر الماضي

العلاقات الأردنية - الروسية تتسم بالتوازن والمرونة

واتفق السبايلة مع سابقيه حول احتمالية التطرق إلى ملفات أخرى، بما فيها أفغانستان والعراق، وغيرهما من القضايا، لكنه شدد على أن ملف سوريا ومحاولة تسويق فكرة ربط لبنان بكهرباء الأردن سيكون هو الأبرز.

والأردن من بين أكثر دول العالم تأثرا بما تشهده جارته الشمالية، فبعد أن كان على أهبة الاستعداد لإعادة تشغيل كلي لمعبره الحدودي جابر – نصيب الرابط مع سوريا على أمل تنشيط الحركة الاقتصادية والتجارية، قرر في الحادي والثلاثين من يوليو الماضي إغلاقه بالكامل، مرجعا ذلك إلى "تطورات الأوضاع الأمنية في الجانب السوري".

ومعبر جابر – نصيب هو المعبر الرئيسي بين الأردن وسوريا، وشكل إغلاقه في أبريل 2015 بسبب النزاع في سوريا، ضربة موجعة لاقتصاد المملكة التي سجل التبادل التجاري بينها وبين جارتها الشمالية عام 2010 نحو 615 مليون دولار، قبل أن يتراجع تدريجيا بسبب الحرب.

وأعيد فتح المعبر خريف عام 2018، حيث بلغ التبادل التجاري عام 2020 بين الأردن وسوريا 108.7 مليون دولار، وفقا لأرقام رسمية أردنية.

والحدود مع سوريا شريان مهم لاقتصاد الأردن، إذ تصدر عبرها بضائع أردنية إلى تركيا ولبنان وأوروبا وتستورد عبرها بضائع سورية ومن تلك الدول.

العراقيون يفضلون الإصلاحيين لكنهم لا يثقون في شرعية الانتخابات

بغداد - أظهرت استطلاعات للرأي في العراق خيبة الأمل الشعبية من الوضع المتفاقم الذي تظهر من خلال سطوة الميليشيات وتحكمها في كل صغيرة وكبيرة ببلدهم بعد مرور 18 عاما على الغزو الأميركي وتشكيل سلطات جديدة.

وعلى الرغم من وجود شكوك حول تنظيم انتخابات تشريعية عامة في موعدها في العاشر من أكتوبر المقبل، إلا أن العراقيين لم يغيروا بعد نظرتهم إلى النظام السياسي القائم في ظل تغلغل الفساد واستشرائه وتزايد نفوذ الميليشيات المدعومة من إيران.

ويظهر استطلاع للرأي أجراه مركز تمكين السلام في العراق "أيبك" أن المرشحين المحتملين الذين ينالون تأييد المتظاهرين قد يتمتعون بأفضلية كبيرة على منافسيهم من الأحزاب التقليدية الأخرى، والتي شاركت في تشكيل الحكومات ما بعد عام 2003.

وسيطر على العراقيين التشاؤم من إمكانية التغيير عبر الانتخابات المنتظرة، حيث عبر الكثير منهم من خلال استطلاع الرأي عن أن "الثقة في شرعية الانتخابات كوسيلة للتمثيل السياسي لا تزال متدنية".

ويقول المشرفون على تنظيم استطلاع الرأي إن ذلك مرده "المخالفات التي شابت الانتخابات الأخيرة عام 2018، خاصة أن أغلبية واضحة من المستطلعين فاقت الستين في المئة أعربت عن اعتقادها بأن انتخابات 2018 لم تعكس إرادة الشعب".

ويرى هؤلاء أن "المشكلة لا تكمن في القانون الانتخابي المعدل أو الجديد، بل في غياب ثقة الناخبين في قدرة الحكومة على إيجاد بيئة آمنة تصبح فيها الانتخابات الحرة والعادلة ممكنة".

ويأخذ هذا التقدير في الحسبان الاغتيالات التي طالت شخصيات بارزة أمثال الناشط إيهاب الوزني، والقدرة المستمرة على الإفلات من العقاب مثلما جرى مع القائد في ميليشيا الحشد الشعبي قاسم مصلح.

وعمل رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي على تحدي سلطة الميليشيات في أكثر من مناسبة، في محاولة لترسيخ رؤية أشمل لاستعادة هيبة الدولة أمام تغول تلك الميليشيات على شتى مناحي الحياة في العراق.

وأبدى المشاركون في الاستطلاع، الذي نظم في يونيو الماضي وشمل عينة تمثيلية من 1068 ناخبًا عراقيًا مؤهلاً للتصويت من المحافظات العراقية الثماني عشرة، استعدادهم للتصويت للمرشحين الإصلاحيين الذين لا ينتمون إلى أي من الأحزاب التقليدية.

وتواجه حركة احتجاجات تشرين بعض التحديات والتي تتمثل في ترجمة الدعم الشعبي إلى مكاسب انتخابية، ويرجع ذلك إلى القلق المنتشر حول شرعية العملية الانتخابية والعنف السياسي.

ويصادف شهر أكتوبر هذا العام الذكرى السنوية الثانية لـ"حراك تشرين" الاحتجاجي الذي هز أركان السلطة السياسية في البلاد، وأسقط حكومة رئيس الوزراء السابق عادل عبدالمهدي، وأجبر بغداد على تحديد موعد لانتخابات نيابية مبكرة.

ويطالب الحراك الشبابي بالقيام بإصلاحات كاملة لكافة أجهزة الدولة العراقية من أجل مكافحة الفساد، ومعالجة تفاقم معدلات البطالة المتزايدة خصوصا بين فئة الشباب، والتي تشكل الأكثرية في العراق، بالإضافة إلى النقص المستمر في الخدمات الأساسية.

كما يحث الحراك على ضرورة محاسبة الجهات الحكومية والميليشيات الموالية لإيران لاستخدام القوة المفرطة والقاتلة في قمع التظاهرات منذ انطلاقها قبل نحو عامين.

ويقول واحد من كل أربعة عراقيين مشمولين في الاستطلاع إنه سيصوت للمرشحين الذين يمثلون المتظاهرين وحراك تشرين بشكل عام، حيث يعكس هذا الأمر تفوقا على مرشحي أحزاب السلطة الذين حصلوا على دعم 4.2 في المئة من المستطلعين، وأيضا على المرشحين المدعومين من رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي الذين بلغت نسبة دعمهم 2.5 في المئة.

لكن 30.7 في المئة من المستطلَعين أفادوا أنهم لم يحسموا أمرهم بشأن اختيار مرشحيهم، فيما صرّح 34.1 في المئة أنهم لا ينوون التصويت.

وبالنسبة إلى النتيجة المتوقعة لانتخابات أكتوبر المقبل، أجاب 32.9 في المئة من المستطلعين أنهم يتوقعون حصول المرشحين عن أحزاب السلطة والميليشيات التابعة لها على العدد الأكبر من الأصوات وبالتالي الفوز بأكثرية المقاعد في البرلمان الجديد، وهذا الأمر مرده عدم الثقة في شرعية الانتخابات منذ البداية.

> **38**
> في المئة النسبة المتوقعة لمرشحي الحراك والتي تخول لهم الحصول على 120 مقعدا

وعند طرح نفس السؤال بخصوص النتيجة في محافظات المشاركين ارتفعت هذه النسبة إلى 38.3 في المئة، في المقابل قال 13.3 في المئة إنهم يعتقدون أن المرشحين عن حراك تشرين سيفوزون بالعدد الأكبر من المقاعد على مستوى البلاد ككل.

وبالنسبة إلى التوقعات بشأن من سيفوز بالعدد الأكبر من المقاعد النيابية في الانتخابات المقبلة، فإنه من الممكن أن يحقق مرشحو الحراك أكثر من 38 في المئة من الأصوات الفعلية المدلى بها، وهذا يعني الفوز بما يصل إلى 120 مقعدا من المقاعد البالغة 329 في مجلس النواب العراقي.

ويقول القائمون على الاستطلاع في مركز تمكين السلام بالعراق إن هذا السيناريو المحتمل لا يخلو من المحاذير، خاصة أن الأحزاب السياسية التي تم تأسيسها حديثا لتمثيل الحراك لم تجمع سوى 99 مرشحا بالإجمال.

وحسب الناشطين العراقيين الذين يراقبون الحملات الانتخابية، سيبقى مجموع المرشحين دون المئتين حتى مع إضافة مرشحي "تشرين" الذين سيترشحون بشكل فردي أو بدعم من أحزاب تقليدية معتدلة. بالتالي، من أصل المرشحين الـ3243 المسجلين رسميًا لدى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، سيتنافس أقل من 200 منهم باسم حراك تشرين الشبابي.

ويقول مركز تمكين السلام إن نسبة إقبال الناخبين في الانتخابات المقبلة "ستكون عنصرا حاسما في تحديد شكل البرلمان المقبل ومسار الحكم في العراق".

ويرى أنه "إذا امتنع مناصرو حراك تشرين عن التصويت يوم الانتخابات، فقد يؤمّنون لأحزاب السلطة فوزًا سهلاً، وهو ما سيشكل نكسة كبيرة للإصلاحات ويمهّد الطريق أمام تجدد الاشتباكات بين أبناء العراق المحرومين والطبقة السياسية المتحجرة والفاسدة".

لم يتغير أي شيء